



اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في العراق للمرة (1990 - 2016)

م.م. محسن خضرير عباس
جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص :-

تمثل التجارة الدولية مجالاً مهماً في مجال الدراسات الاقتصادية لأهميتها في اقتصاد الدولة من جهة ومن جهة اخرى لا يمكن عزل دول العالم بعضها عن البعض الاخر خصوصاً في مجال انتقال السلع والخدمات وانقال رؤوس الاموال فيما بينها ، كما ادى التوسيع الكبير للمبادلات الدولية الذي رافق التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية ظهور الكثير من المشاكل على صعيد الامور المالية الدولية ، ومع تسارع المتغيرات العالمية ظهر موضوع سعر الصرف كواحداً من اهم الاشكاليات التي تواجه البلدان اثناء قيامها في عملية المبادلات الدولية وذلك لكثره التقلبات التي تحدث للعملات مقابل بعضها البعض مما يصعب وضع تقييم متكافئ لأسعار الصرف بل واصبحت اسعار الصرف كأسعار الفائدة والاسعار الاخرى اهم المتغيرات التي تساهم في التخصيص الامثل للموارد وتحقيق معدل نمو مناسب وصولاً الى تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، لذا نجد ان مشكلة اختلال ميزان المدفوعات والبحث عن التوازن في الميزان يعتبر من اهم المشاكل الاقتصادية التي تطرح امام الاقتصاديين وذلك للانعكاسات السلبية التي يفرضها الاختلال في ميزان المدفوعات على التوازن الداخلي والخارجي للبلد .

ABSTRACT

International trade is essential in economic studies which its importance in the economics of the state. Also the world's countries cannot be isolated each other, especially in field of goods transport and services and turn of capital among them. Moreover the massive expansion of international trade which has accompanied the huge development of international communications, it has also raised many problems in terms of international financial affairs. As result of international changes, it's emerged the exchange rate as one of the most important problems faced the countries in the process of international trade because of the large fluctuations of currencies against each other which it's difficult to make a fair assessment of exchange rate, and more than that exchange rates like interest rates and other prices are the most important changes that contribute to optimal allocation of resources and achieve favorable growth rate for getting on stabled balance of payments. Therefore, we find that disequilibrium of the balance of payments and looking for equilibrium in balance of payments is one of the most important economic problems that are concerned with economists and the negative effects imposed the disequilibrium in the balance of payments on the internal and external balance of the country.

مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة البحث في معرفة دور سعر الصرف باختلاف انواعه في معالجة اختلال ميزان المدفوعات وصولاً إلى حالة التوازن .

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لسعر الصرف اهمية كبيرة في اجراء عملية المبادلات الدولية من خلال خفض او ارتفاع الاسعار المحلية وكذلك دوره في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات .

هدف البحث :- يهدف البحث الى معرفة الآلية التي يمكن من اتباعها باستخدام اسعار الصرف الثابتة او المرنة ومعرفة مدى تأثيرها على اسعار الفائدة والاستخدام والاسعار المحلية في قيام التبادل الاقتصادي بين البلدان ومعالجة الاختلال الذي يحصل في ميزان المدفوعات .

أهمية البحث :- تأتي اهمية البحث من اهمية سعر الصرف ودوره الاساسي في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات واعادة التوازن للميزان كونه متغير اساسي ومهم في السياسة الاقتصادية .

المبحث الاول

((الاطار المفاهيمي لسعر الصرف ونظرياته))

أولاً :- مفهوم سعر الصرف

بعد التطور الذي حصل في طبيعة الحياة الاقتصادية والتي تطورت معها العلاقات الدولية التي تتضمن المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الاموال وهذا ما يتطلب من تبادل للعملات بين البلدان او اختيار عملة معينة تكون مقبولة من قبل البلدان المتبادلة .

لذا يُنظر الى سعر الصرف على انه مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية وبذلك يكون سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات (طاهر الاطرش: 2007: 96) , كما يمكن ان يعرف سعر الصرف على انه نسبة مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بعدد من الوحدات النقدية الأجنبية , كذلك يعد المرأة التي ينعكس من خلالها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي لذلك يُنظر الى سعر الصرف من زاويتين الاولى هو عدد وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الاجنبي والثانية ان سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الاجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة المحلية , لذلك يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح واقتصاديات العالم الاخرى من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية وبالتالي فأن سعر الصرف يقوم بتحقيق التوازن الداخلي المتمثل باستقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي المتمثل بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (فؤاد مرسى 1958: 203) , كذلك يمكن توضيح اهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الاسواق الثلاثة والتي هي سوق الاصول وسوق السلع وسوق عوامل الانتاج وعلى المستوى الكلي والجزئي . حيث يربط سعر الصرف بين اسعار السلع المحلية واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الاجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كما يسعى سعر الصرف الى تحقيق الاهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي وبما ان الهدف الرئيسي لسعر الصرف ينحصر في تحقيق الاستقرار لصرف عملة البلد مقابل العملات الاجنبية وهو الهدف المرغوب الا انه قد يصعب تحقيقه لخضوع سعر الصرف الى العديد من المحددات شأنه شأن اي سلعة في سوق منافسة تامة تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب (سمير فخري: 2011: 17,16) .

ثانياً :- انواع سعر الصرف

1- **سعر الصرف الاسمي :-** يُعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر العملة الأجنبية بدلالة عدد وحدات العملة المحلية ويقصد بهذا سعر الصرف الاسمي الجاري علماً ان سعر الصرف

- الاسمي ينقسم الى قسمين سعر صرف رسمي الذي يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الذي يتم العمل به في الاسواق الموازية (السوداء) .
- 2- **سعر الصرف الفعلي الحقيق** :- يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية (امين صيد 2013: 24,25) .
- 3- **سعر الصرف الحالي والاجل** :- يمكن التمييز بين نوعين من اسعار الصرف حسب المدة الزمنية فأسعار الصرف الحاليية يعرف بأنه معدل الصرف الذي تتم من خلاله المبادلات للعملات بتسلیم حاضر حيث يتم الاتفاق على تسليم العملات عند شراءها , اما اسعار الصرف الآجلة يمثل اتفاق حالي وتاريخ استلام مستقبلي مع عدم الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي سوف تطرأ على اسعار الصرف حيث يبقى ثابتاً حتى مع تغير سعر الصرف اليومي وذلك استناداً الى شروط العقد المتفق عليه , وعادة ما يتم هذا العقد لحماية المشترين بسبب ظروف عدم التأكيد والمخاطر المستقبلية .
- 4- **سعر الصرف التقاطعي** :- يعرف سعر الصرف التقاطعي على انه سعر عملة مقابل عملة اخرى وارتباط هاتين العملاتين بعملة ثالثة مشتركة بينهما فإذا اخذنا مثلاً عملة الدولار مقابل العملاتين فإنه يمكن ان نحدد التقاطع بين هاتين العملاتين مع بعضهما البعض , مع توافر عدة شروط منها تحديد البنك الذي يقوم باحتساب نوع العملة المباعة والمشتراء وسعرها وسعر العملة الثالثة .
- 5- **سعر الصرف المعدل** :- وهو سعر الصرف الذي يرتبط بواقع ميزان المدفوعات والذي يكون ذات تأثير مباشر وصلة وثيقة بقيمة الصادرات والواردات للبلد(فلاح حسين: 2010: 57) .
- ثالثاً :- انظمة سعر الصرف**
- 1- **نظام سعر الصرف الثابت** :- ويسمى هذا النظام بالنظام الذهبي لاسعار الصرف حيث اعتمدت الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع امكانية التحويل بينهما بلا قيود وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من والى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملاتها تجاه بعضها البعض , وفي ظل هذا النظام يمكن ان يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون ان يكون ملماً ونالك نقطة استيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول , ويمكن ان تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف في ظل هذا النظام بسبب وضع ميزان المدفوعات فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستتخفض قيمة العملة ولكن بنسبة اقل من نسبة تعادلها , اما اذا حدث العكس وكان هناك فائض في ميزان المدفوعات ستترتفع قيمة العملة بنسبة اكبر من نسبة تعادلها الا ان هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لامكانية استيراد وتصدير الذهب بحرية وهذا من شأنه ان يقلل من الانحراف الى حدود معينة (محمود سيد عابد: 2001: 322) .
- 2- **نظام سعر الصرف المرن** :- يختلف هذا النظام عن سابقه في ان البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الاجنبية دون ان تتدخل اسوق الصرف الاجنبية , ففي هذا النظام نجد ان قاعدة اسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً استناداً الى قوى العرض والطلب وبالتالي فان جهاز الاسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاجنبية دون ان تتدخل السلطات النقدية في ذلك وبالتالي فان الطلب على الصرف الاجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة وهي ان الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حالة في ذلك حال الاسعار , كما ان السلطات

النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات لكون جهاز الاسعار يعمل على احداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها على قيمة الصادرات والاستيرادات ، مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تفادي حدوث الاثار الضارة (همام الشمام, عمر هشام: 2002: 142).

3- **نظام سعر الصرف للثبت المدار (نظام بريتون وودز)** :- اعتمد هذا النظام على تثبيت اسعار الصرف والزمام السلطات النقدية على التدخل في اسوق الصرف لغرض المحافظة على استقرار الاسعار من خلال استخدام ما لديها من ارصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيو هامپشير سنة 1944 وقد تم الاتفاق على تثبيت اسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره الا في حدود معينة ، ولكي تأخذ اسعار الصرف بعض المرونة سُمح لها بالتغيير ارتفاعاً او انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت اسعار الصرف اكثراً من عقدتين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطيات النقدية الرسمية . وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل (محمود سيد عابد : 2001: 323) .

4- **نظام سعر الصرف المعوم المدار** :- يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرة . اي اجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون اي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديد ، والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة اسعار الصرف فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الاسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة مخفضة بالنسبة للمستورد الاجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات ، هذا ما يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة الى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية او انكماسية للحفاظ على التوازن كون هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات (فليح حسن : 2004: 73) .

5- **نظام تعدد اسعار الصرف** :- ويطلق عليه نظام مرونة الاختيار او نظام التعويم الميسر ففي ظل هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف بتدخلها وبالرجوع الى سلة عملات قياسية متنوعة بدون الالتزام ب اي سعر صرف رسمي ، كما يمكن ان تتوافق اسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل التدخل الرسمي مع سعر الصرف الذي تحدده القوى السوقية بحرية كما قد تختلف الفوارق في اسعار الصرف في اسواق متولدة في بلدان معينة في حين قد تكون الفوارق كبيرة جداً وتبلغ عدة اضعاف السعر المطلوب في البلدان الاخرى . وقد ترحب بعض الدول باستخدام اسعار صرف مختلفة لمعاملاتها كقيامها بشراء بعض العملات الاجنبية بسعر صرف اقل من سعر الصرف الذي تباع به وذلك لغرض تحقيق بعض الاهداف النقدية وهذا ما حصل في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث وصلت اسعار الصرف الى اكثر من (12) سعر صرف ، لأهداف معينة كزيادة الصادرات من سلع معينة او اعاقة القطاع الخاص من استيراد بعض السلع او تخفيض تكلفة شراء النقد الاجنبي (همام الشمام, عمر هشام: 2002: 27) .

رابعاً :- العوامل المؤثرة في سعر الصرف
من المعروف ان سعر الصرف يكون غير مستقر في اغلب الاحيان ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك بسبب عدة عوامل منها عوامل نقدية وعوامل مالية وآخرى تجارية وغير ذلك وكل يمارس تأثيره المباشر وغير المباشر على حالة الاقتصاد الوطني من خلال الاختلال الذي سيمحصل في ميزان المدفوعات ذات الارتباط المباشر بأسعار الصرف وهذا ما يجعل من الدولة في اغلب الاحيان ان

تدخل لتمارس دورها في استقرار اسعار الصرف لذا س يتم التطرق الى اهم العوامل المؤثرة في اسعار الصرف وكالاتي : -

1- العوامل النقدية : - يتأثر سعر الصرف بالعوامل النقدية المتمثلة بالتضخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر او غير مباشر والذي يؤدي اما الى ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه كلاً حسب تأثيره وسيتم التطرق الى هذه العوامل وكالاتي :

أ- معدلات التضخم : - ان ارتفاع التضخم في بلد معين يعني انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابل ارتفاع اسعار السلع والخدمات مقارنة بالدول الاخرى وهذا ما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات حيث ستكون الاستيرادات اكبر من الصادرات وذلك لكون السلع المحلية ذات اسعار مرتفعة بينما السلع الاجنبية ذات اسعار منخفضة وزيادة الطلب على السلع الاجنبية سيزداد الطلب على العملة الاجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الاخرى ، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الاجنبية ، لهذا فان ارتفاع الاسعار في دولة معينة اكثراً مما هو عليه الحال في الدولة الاخرى يتطلب اجراءات نقدية مالية لاعادة الامور الى وضعها الطبيعي ، ويكون العكس في حالة انخفاض الاسعار اقل من الدول الاخرى (رشاد العطار ، عليان الشريف: 2000: 55) .

ب- سعر الفائدة : - هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فإذا ما ارتفع سعر الفائدة يعتبر ذلك سبباً في قوة العملة . والعكس بالعكس ، ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر جذب للرأس مال الاجنبي والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع سعر الصرف في اسواق الصرف الاجنبية ، اما اذا حصل العكس وكان هنالك ارتفاع في اسعار الفائدة في البلدان الاخرى سيكون حافزاً على انتقال رؤوس الاموال الى تلك البلدان لكسب الارباح وهذا يعمل على زيادة الطلب على عملات البلد المعنى ، وبذلك يتبيّن ان اسعار الفائدة ذات تأثير غير مباشر على اسعار الصرف ، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي الى ارتفاع الطلب على رؤوس الاموال لغرض استثمارها وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قوّة العملة المحلية تجاه العملات الاخرى (رشاد العطار ، عليان الشريف: 2000: 54) .

ت- عرض النقد : - يمارس عرض النقد علاقة عكسيّة مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها ، على الرغم من ان هنالك بعض الاقتصاديين لا يذهبون الى هذا الرأي . الا ان عدد كبير من الاقتصاديين المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي ومنهم الامريكي (Mackup) ينظرون الى اهمية عامل كمية النقد وتأثيره على اسعار الصرف حسب النظرية الكمية التي تبيّن ان الاساس الذي يتحدد بموجبه سعر الصرف بين العملات هو مقدار كمية النقد المتوفرة في البلد المعين (علي سلمان: 2008: 45) .

2- العوامل المالية : - ان للسياسة المالية ادواتها والتي من خلالها يمكنها التأثير على اسعار الصرف وكمية النقد المعروضة وحتى حالة النشاط الاقتصادي للبلد ومن اهم العوامل المالية التي تؤثر في اسعار الصرف هي كالاتي :-

أ- النفقات العامة : - تعتبر النفقات العامة الركيزة الثانية مع الابيرادات التي تتّألف منها الموازنة العامة للبلد والتي يجب ان لا تزيد عن الابيرادات العامة لمنع حدوث عجز في الموازنة . فإذا ما زادت النفقات العامة عن الابيرادات ادى الى حصول العجز في الموازنة والذي لا بد ان يعالج باحدى طريقتين الطريقة الاولى : هو الاصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي في البلد وبالتالي انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار وزيادة الاستيرادات وقلة الصادرات وحدوث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الاسعار في البلدان الاخرى . وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية ، اما الطريقة الثانية لتمويل العجز هو الاقتراض من الجمهور هذا ما يؤدي الى انخفاض كمية

النقد المعروضة وارتفاع اسعار الفائدة مما يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للداخل اي زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة وزيادة المعروض من الصرف الاجنبي (هوشيار معروف: 2005: 312).

بـ- الايرادات العامة (الضرائب) : - تؤثر السياسة الضريبية على اسعار الصرف من خلال نسبة الاعفاءات المقدمة الى الاستثمارات الرأسمالية والتي تشجع الاستثمار وتجعل رؤوس الاموال الخارجية تتدفق الى الداخل مما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها الا انه يوجد اختلاف بين الدول النامية والمتقدمة في السياسة الضريبية فالدول المتقدمة تقوم بفرض الضرائب على دخل المقيمين حتى وان كان مصدر الدخل من الخارج اما الدخل المحلي فلا تقوم بفرض ضريبة عليه ، في حين نجد الدول النامية لا تفرض ضرائب على دخل مواطنيها الناشئ في جميع بلدان العالم لكنها تقوم بفرض الضريبة على الدخل المتولد من ارباح الاستثمارات الاجنبية ، هذا الاختلاف يسمى (التدفق المعاكس لرأس المال) والذي بموجبه يتتدفق راس المال من الدول النامية الى المتقدمة مما يزيد الطلب على عملات الدول المتقدمة وبالتالي فان السياسة الضريبية تكون ذات تأثير على اسعار الصرف من خلال زيادة الطلب على العملات المحلية او انخفاض الطلب عليها (شيماء هاشم: 2008: 41).

تـ- عجز الموازنة الحكومية : - يعتبر عجز الموازنة احد المشاكل التي تواجه الاستقرار الاقتصادي واكثرها شيوعاً وخاصية في البلدان النامية حيث يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً في حالة ارتفاع سعر الصرف فان هذا يعني انخفاض قيمة العملة وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية ، وكما تبين سابقاً ان ارتفاع النفقات الحكومية اكبر من الايرادات سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا العجز الذي يمول بإحدى الطرق تقيين وهم الاصدار النقدي الجديد او الاقتراض من الجمهور وتم توضيح ذلك سابقاً ، وبالتالي يتبيّن ان انخفاض عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ كذلك بالانخفاض وبالتالي يجب اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة بالشكل الذي يسمح ان تتنامى قدرات وامكانيات الاقتصاد الوطني ، كون استمرار العجز يعكس اثاراً سلبية للاقتصاد الوطني (علي سلمان: 2008: 46).

3ـ العوامل الحقيقة : - كما ان للعوامل النقدية والعوامل المالية تأثير على سعر الصرف وكيف يتم من خلالهما معالجة الاختلالات التي تحدث كاتباع سياسة توسعية او انكماسية كالاصدار النقدي الجديد والاعيرادات والضرائب وهناك عوامل اخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقة والتي هي كثيرة منها ما يأتي :-

أـ الناتج القومي (الانتاجية) : - يؤثر الناتج القومي والمتكون من انتاجية جميع القطاعات الاقتصادية للبلد في سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً وحسب طبيعة سعر الصرف اكان ثابتاً او مرنأً حيث ان زيادة الانتاجية سيرافقها زيادة في الصادرات والتي ترافقها ايضاً زيادة في الطلب على العمل وزيادة اجور العاملين كما ان تصدير الفائض سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للاسعار ، لكن زيادة الاسعار والاجور مع بقاء سعر الصرف ثابتاً سيؤدي الى ضغوط تضخمية اما اذا كان سعر الصرف من ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة ، كما ان التضخم سيكون اقل في حالة سعر الصرف الثابت منه في المرن لانخفاض اسعار السلع المستوردة (شيماء هاشم: 2008: 45).

بـ- مستوى التشغيل : - ان ارتفاع مستوى البطالة يدعو الى الحماية من الصناعات الواردة للبلد وقد تكون البطالة نتيجة اجراءات نقدية متشددة قد استهدفت معالجة التضخم في الاسعار والاجور وبهذا لا يمكن تجنب اثر البطالة وان كان مؤقتاً ، فاذا كان التشدد النقدي قد حصل في بلد يسوده سعر الصرف العائم سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذا البلد وبذلك تكون هناك اثار سلبية للانكماس النقدي من اجل حماية الصناعات المنافسة ، لان انخفاض عرض

العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبية يؤدي الى اضرار في صناعات التصدير ، فسعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع نتيجة لهبوط اجمالي الطلب وهذا بدوره سيشجع الاستثمار الاجنبي داخل البلد بسبب ارتفاع اسعار الفائدة . وبذلك قد ادت الحماية الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية ، وبالتالي اضعف الصناعات المحلية المنافسة للصناعات الدولية وتصبح الاستيرادات اكثر جاذبية وهذا بدوره اختلال كبير في الميزات التجارية للبلد (احسان حبيب: 1984: 19) .

4- العوامل التجارية :- من اهم العوامل التجارية المؤثرة في سعر الصرف هو الحساب الجاري حيث ان الطلب على العملة الاجنبية يكون من قبل المقيمين داخل البلد لغرض استيراد السلع الاجنبية اما الطلب على العملة المحلية يكون من قبل الاجانب الراغبين في شراء السلع المحلية والتي تمثل الصادرات في الحساب الجاري ، ففي حالة زيادة الاستيرادات على الصادرات اي زيادة الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في صادرات البلد المعنى ، وهذا ما قد شارت اليه (نظرية الارصدة) والتي يرى اصحابها ان سعر الصرف يتحدد من خلال ما يحدث لميزان المدفوعات من تغيرات فاذا كان ميزان المدفوعات موجباً يعني ذلك ارتفاع عرض الصرف الاجنبي على الطلب وبالتالي ارتفاع قيمة العملة . والعكس في حالة كون ميزان المدفوعات سالباً يعني ارتفاع الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي انخفاض قيمة العملة للبلد ، من هذا يتبيّن ان للحساب الجاري اثراً واضحاً على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً من خلال وضع ميزان المدفوعات اذا كان في حالة فائض او عجز (هوشيار معروف: 2005: 215) .

خامساً :- النظريات المفسرة لسعر الصرف

1- نظرية تعادل القوة الشرائية :- تعود هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (غوستاف كاسل) عام 1914 وتنص هذه النظرية على ان سعر صرف اي عملة يتحدد وفقاً لقوة الشرائية في داخل البلد ومقارنة بقوتها الشرائية في خارج البلد اي ان العلاقة بين عملة بلد معين وبلد اخر تتحدد على اساس مستويات الاسعار السائدة بين البلدين (امين صيد: 2013: 43) يتبيّن من ذلك ان الانحراف في القوة الشرائية عن سعر الصرف يرجع الى اختلاف وقت الدورة التجارية بين البلدين ، فارتفاع اسعار المحلية مقارنة بالاسعار العالمية في ظل سعر صرف معين يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الاستيرادات وزيادة الطلب على الصرف الاجنبي وانخفاض الصادرات والصرف الاجنبي كون هذه النظرية اقترحت انه لا توجد تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وتقترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك وجهت لها عدة انتقادات منها صعوبة تقييم الارقام القياسية لسنوات قادمة تزيد عن السنة واهملت النظرية العوامل الاخرى ذات التأثير المباشر على سعر الصرف كالدخل وسعر الفائدة والمضاربة واهملت اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات ، ولم تهتم بتغيير اذواق المستهلكين والتوجه نحو السلع البديلة وكذلك عدم اهتمامها بالتعريفة الكمركية ، ومع ذلك فان هذه النظرية برغم الانتقادات الموجه لها تبقى نظرية مهمة في تحديد سعر الصرف (سمير فخرى: 2011: 23,22) .

2- نظرية ميزان المدفوعات :- ان التغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات هي من يحدد القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) حيث ان سعر الصرف يتحدد كما تتحدد الاسعار الاخرى وفقاً لقاعدة العرض والطلب فالكميات المطلوبة والمعروضة هي التي تحدد سعر الصرف (ليلي بدبو: 2009: 15) فاذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض اي زيادة جانب الصادرات على جانب الاستيرادات هذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية اي ارتفاع سعر صرفها وارتفاع قيمتها الخارجية ، اما اذا كان ميزان المدفوعات قد حقق عجزاً اي ارتفاع جانب الاستيرادات على جانب الصادرات هذا يعني انخفاض قيمة العملة المحلية لزيادة عرضها وانخفاض سعر صرفها ، اما اذا كان هناك

توازن في ميزان المدفوعات فهذا يعني تساوي في عرض العملة والطلب عليها مما يؤدي إلى ثبات قيمتها الخارجية (محمد عبد العزيز: 1979: 15).

3- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف :- يتم من خلال هذه النظرية تحديد سعر الصرف من خلال تدفق الارصدة في سوق الصرف الاجنبي ، كما ركزت هذه النظرية على ان سعر الصرف هو ظاهرة نقدية لكونه يتاثر بالمحددات الحقيقة للطلب على النقود ، حيث ان عرض النقد يتحدد من قبل السلطات النقدية ، اما الطلب على النقود يتحدد من خلال مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للاسعار وسعر الفائدة ، حيث يمارس سعر الفائدة دوراً مهماً في تحديد سعر الصرف فارتفاع سعر الفائدة في بلد معين مقارنة بالبلدان الاخرى يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الصرف ، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة . الا ان سعر الفائدة لا يعمل باستبعاد المعروض النقدي كما يمكن ان يعمل باتجاهين متضادين ، فاذا كان هناك توقع في انخفاض المعروض النقدي فان سعر الصرف لن يتاثر لأن سعر الفائدة سوف ينخفض بسبب توقع انخفاض المعروض النقدي وبذلك ينتهي السبب الرئيسي الذي من اجله يمكن ان يكون هناك ارتفاع في سعر الصرف (سمير فخرى: 2011: 27) .

4- نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية :- بعد فشل النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف كونها ركزت على دور النقود واهملت التجارة وافتراضت ان الاصول المالية المحلية والاجنبية هي بديل تام للنقود . ومع عدم صحة ذلك ظهرت نظرية (توازن المحفظة) او ما يسمى بنظرية اسواق الاصول المالية والتي تصدى لشرحها الاقتصادي الفرنسي (جاك ارتس) ، حيث اقترحت هذه النظرية بان الاسهم المحلية والاجنبية بذات غير تامة للنقود وان سعر الصرف يتحدد بتوافق العرض والطلب على الاصول المالية وان هناك دوراً بارزاً للتجارة في تحديد سعر الصرف وتأكد هذه النظرية على ان زيادة عرض النقد يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وبذلك يتحول الطلب من السندات المحلية الى السندات الاجنبية والعملة المحلية وان هذا التحول سيؤدي الى تدهور قيمة العملة وسوف يحفز الصادرات وينتسب واردات الدولة مما يؤدي الى ضياع فائض في الميزان التجاري ومن ثم ارتفاع في قيمة العملة المحلية ، وهذا الارتفاع سوف يصحح الاختلالات التي حدثت لقيمة العملة المحلية وهذه النظرية قد اوضحت بان تصحيح التدهور الذي حصل في قيمة العملة المحلية تم عن طريق ادخال التجارة في تحقيق التوازن في الامد البعيد (سامي خليل: 2005: 188).

المبحث الثاني

((مفهوم وهيكلاً ميزان المدفوعات))

اولاً :- مفهوم ميزان المدفوعات:- ان الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية فيما بينها و هذا الارتباط يتطلب انتقال الافراد والموارد المالية ورؤوس الاموال والاستثمارات وغيرها ويترب على هذا الانتقال بين الدول حقوق والتزامات لكل دولة تجاه الاخر و تقوم هذه الدول بتسجيل كافة العمليات التي تتم فيما بينها في سجل خاص وهو ما يطلق عليه ميزان المدفوعات ، لهذا فقد كانت هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات منها انه سجل حسابي يبين حقوق الدولة والتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي تنشئ نتيجة التعاملات التي تقوم بها هذه الدولة مع الدول الاخرى و خلال فترة زمنية محددة (سيماء محسن، سميره فوزي: 2016: 112) كذلك يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل اساسي منظم وموجز تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين الدولة افراداً او حكومات او شركات او مؤسسات محلية مع دولة اجنبية خلال فترة معينة عادةً ما تكون سنة (عرفان تقي: 2002: 115) كما عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات تعريفاً شاملاً باعتباره سجل يعتمد على القيد المزدوج كونه يتناول احصائيات فترة زمنية محددة بالنسبة للتغيرات في قيمة اصول اقتصاديات دولة معينة بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى ، او بسبب هجرة الافراد . كذلك التغيرات في قيمة ما تحفظ به من ذهب نقدى او حقوق سحب خاصة من الصندوق ، وكذلك حقوقها والتزاماتها اتجاه باقى دول العالم)

1: IMF: 1972) مما تقدم يتبين ان ميزان المدفوعات هو سجل لما تقوم الدولة بتسديده للعالم الخارجي وما تقوم باستلامه منه ، كما تسجل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات حسب طريقة القيد المزدوج ، اي ان كل معاملة اقتصادية تسجل مرتين . مرة في الجانب الدائن والتي تعتبر صادرات وتكون اشارتها موجبة والتي تستلم الدولة مقابلها ايرادات من قبل الدول الأخرى ومرة اخرى تسجل في الجانب المدين والتي تعتبر استيرادات من قبل الدول الأخرى وتكون اشارتها سالبة والتي بموجبها تدفع الدولة موارد مادية الى الدولة التي صدرتها ، وغالباً ما يكون ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازن اما من الناحية الاقتصادية فيكون العكس لان التوازن المحاسبي هو ليس بالضرورة توازن اقتصادي فمن الناحية الاقتصادية يتوقف توازن ميزان المدفوعات على توازن رصيد مكوناته التي يتالف منها الميزان (صندوق النقد الدولي 2010: 8) .

ثانياً :- هيكل ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات الفرعية والتي تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدول وقد يكون كل حساب من هذه الحسابات في حالة فائض او عجز بغض النظر عن الوضع العام لميزان المدفوعات وهذا ما تهتم به النظرية الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بعيداً عن التوازن المحاسبي وهذه الحسابات هي :-

1- **الحساب الجاري :-** ويشمل جميع التدفقات النقدية التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة وهو من اهم العناصر التي تعبر عن الوضع الخارجي للتجارة الخارجية ويقسم الى قسمين :-

أ- **الميزان التجاري :-** ويطلق عليه ميزان التجارة المنظورة حيث تسجل فيه كافة السلع المادية التي تدخل البلد او تخرج منه ويعبر الميزان التجاري عن حساب قيمة التعامل الخارجي اي الفرق بين الصادرات والاستيرادات ، فاذا تجاوزت الصادرات الاستيرادات يمون الميزان في حالة فائض واما كان العكس يكون في حالة عجز وان الفائض في الميزان التجاري يمثل قوة للاقتصاد الوطني اذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية اما اذا كان الفائض لسياسة معينة فيعبر عن السياسة المتتبعة (حسام علي وآخرون: 2002: 20) .

ب- **ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة) :-** وتسجل فيه كافة الخدمات التي تقدمها الدولة الى المقيمين الاجانب وتحصل بمقابلها على ايرادات وتسجل في الجانب الدائن وكذلك الخدمات التي تقدمها الدول الاجنبية الى المقيمين والتي تدفع الدولة لقاءها مبالغ مالية وتسجل في الجانب المدين ، ومما تجدر الاشارة اليه ان 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات والتي تشمل خدمات النقل والتأمين والرحلات الى الخارج والاستثمارات الخارجية وغير ذلك (امين صيد: 2013: 82) .

2- **حساب التحويلات من طرف واحد :-** او كما تسمى التحويلات احادية الجانب وتسجل في هذا الجانب المعاملات الخاصة بالهبات والهدايا والمساعدات التي تقدم للجانب والتي تسجل في الجانب المدين وقد تكون تحويلات عينية او حقيقة وكذلك المساعدات والهدايا التي تحصل عليها الدولة من الاجانب وتسجل في الجانب الدائن وتسمى احادية الجانب كونها تفتقر الى المقابل الواجب تحديده لاتمام عملية المبادلة وبالتالي لا يترتب على هذه التحويلات التزام من قبل الدولة المسل اليها (وليد عيدي: 2011: 7) .

3- **حساب رؤوس الاموال :-** يتم في هذا الحساب تسجيل كافة التدفقات النقدية الداخلة الى البلد والخارجية منه ويشمل هذا الحساب رؤوس الاموال طويلة الاجل والتي من ضمنها القروض طويلة الاجل والاستثمارات التي تكون فترة السداد فيها اكثراً من سنة ورؤوس الاموال قصيرة الاجل التي تشمل حركات الودائع الجارية وبيع وشراء الاسهم والسنادات التي تكون فترة سدادها سنة او اقل وتسجل التدفقات النقدية الممنوحة الى الاجانب او الممنوحة من قبل الاجانب سواء كانت مصادر حكومية او خاصة او مؤسسات دولية وتسجل التدفقات النقدية الممنوحة من الاجانب (غير المقيمين) الى البلد في الجانب الدائن وكذلك يتم تسجيل قيمة

سداد القروض الوطنية الممنوحة من البلد الى الخارج كذلك في الجانب الدائن , اما التدفقات النقدية التي يمنحها البلد للجانب فانها تسجل في الجانب المدين وكذلك تسجل قيمة سداد القرض الاجنبي الذي يقوم البلد بتسيديه الى الاجانب (وليد عيدي : 2011: 8) .

4- **حساب الذهب النقدي** :- يتم تسوية المدفو عات بين الدول عن طريق التعاملات الاجنبية او الذهب والذي يعتبر احد وسائل الدفع الاكثر قبولاً في التعاملات الدولية والوفاء بالالتزامات فيتم تسوية ميزان المدفو عات للدولة التي تعاني عجز بتصدير الذهب الى الخارج اما في حالة الفائض فيتم شراء كمية من الذهب بقيمة الفائض الموجود لديها . وان مقدار الذهب الذي تتم به تسوية ميزان المدفو عات هو ما يحتفظ به البنك المركزي كغطاء نفدي للعملة او كاحتياطي وكذلك تسجل حركة الذهب في هذا الحساب بالجانب الدائن والجانب المدين (حسام علي وآخرون: 2002: 22) .

ثالثاً :- التوازن والاختلال في ميزان المدفو عات

1- **مفهوم التوازن** :- كما تبين سابقاً ان تسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفو عات يتم وفقاً لنظام القيد المزدوج , اي ان كل معاملة اقتصادية تسجل مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين وبذلك يكون ميزان المدفو عات متوازن من الناحية المحاسبية والتي لا تمثل التوازن من الناحية الاقتصادية التي يمكن ان يكون فيها ميزان المدفو عات في حالة اختلال , لذا فالتوازن والاختلال الذي يتم النظر اليه من خلال ميزان المدفو عات يكون من الناحية الاقتصادية ولغرض حدوث التوازن اقتصادياً فان هناك نوعين من العمليات التي من شأنه احداث عملية التوازن وكالاتي :-

أ- **العمليات المستقلة** :- وتسمى ايضاً العمليات التلقائية مثل استيراد وتصدير السلع , تأقي استثمارات اجنبية , تقديم الخدمات حيث تجري لاسباب اقتصادية او وطنية والتي تتم دون النظر الى ميزان المدفو عات .

ب- **العمليات التعويضية** :- وهي العمليات التي تقوم بها الدولة ولا تحدث تلقائياً اما تحدث بناءً على وضع ميزان المدفو عات مثل تصدير واستيراد الذهب والهدف منها هو التوازن المحاسببي لميزان المدفو عات وليس التوازن الاقتصادي (سيماء محسن,سميرة فوزي 2016: 115) .

2- **مفهوم الاختلال** :- يعبر مفهوم الاختلال عن الحالة المعاكسة تماماً للتوازن والذي يعني ان جانبي ميزان المدفو عات ليست في حالة توازن والمقصود بالتوازن هو التوازن الاقتصادي وليس المحاسببي فقد يكون هنالك توازن محاسببي لكن الاختلال موجود في ميزان المدفو عات , فاذا كان الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن يعني ذلك حدوث حالة عجز اما اذا كان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين فيعني ذلك حدوث حالة فائض وكلا الحالتين تعبان عن اختلال في ميزان المدفو عات وهذا الاختلال راجع الى عدة اسباب منها :-

أ- **تقلبات سعر صرف العملة المحلية** :- توجد علاقة وثيقة بين سعر صرف دولة ما وميزان مدفو عاتها , فاذا كان سعر الصرف في بلد معين اكبر من القيمة الحقيقة هذا يعني ان اسعار سلع ذلك البلد مرتفعة من وجهاً نظر الدول الاجنبية مما يؤدي الى عدم استيرادها من قبل الاجانب وبذلك تقل صادرات ذلك البلد وهذا بحد ذاته اختلال في ميزان المدفو عات , اما اذا كان العكس وكان سعر الصرف اقل من القيمة الحقيقة فهذا يعني اسعار السلع ارخص من الاسعار في البلدان الاجنبية وهذا ما يشجع البلدان الاجنبية على استيرادها وزيادة صادرات البلد المعني وبذلك تكون الصادرات اكبر من الاستيرادات وكذلك يعتبر اختلالاً مادام لم يكن هناك تساوي بين الصادرات والاستيرادات فان ميزان المدفو عات في حالة اختلال (سيماء محسن,سميرة فوزي 2016: 115) .

ب- **اسباب دورية** :- ويقصد بها الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد كالانكماش والكساد والرخاء والانتعاش والتي تؤثر على ميزان المدفو عات ففي حالة الانكماش حيث ترتفع نسبة البطالة

وانخفاض في الاسعار والاجور مما يؤدي الى قلة الاستيرادات من الدول الاجنبية وبالتالي ممكن ان يحدث فائض في ميزان المدفوعات ، اما في فترات الانتعاش حيث تتحسن نسبه البطالة وترتفع الاجور والائتمان مما يجعل البلد في حالة استهلاك اكبر لتحسين الوضع المعاشي للأفراد وهذا يعكس على قلة الصادرات وكثرة الاستيرادات وبالتالي حدوث العجز في ميزان المدفوعات ، كما ان التقلبات الدورية لا تحدث في فترة زمنية واحدة لكل البلدان . وكذلك حدة التقلبات لا تكون متساوية في كافة البلدان ، كما انها تنتقل بين الدول عن طريق مضاعف التجارة الخارجية وبالتالي تؤثر على طبيعة ميزان المدفوعات من خلال ما يصيب مستويات الاجور والاسعار فيها (عادل احمد: 2002: 108) .

ت- اسباب هيكلية :- وهي الاسباب التي تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني ، وبالاخص هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) اضافة الى القدرة الانتاجية للاقتصاد ودرجة اعتماده على الاساليب الفنية المتقدمة في العملية الانتاجية وهذا ينطبق في الغالب على الدول النامية التي تتميز صادراتها بالتركيز السلعي ، والذي يعني اعتمادها في الصادرات على سلعة او سلعتين كان تكون سلعة زراعية او معدنية او بترولية والتي عادة ما تكون عرضة للمؤثرات الخارجية المتمثلة في مرونة الطلب الخارجي من قبل الاسواق العالمية كتغير الاذواق للمستهلكين او التوجه نحو السلع البديلة او حدوث التقدم الفني الذي يؤدي الى خفض اسعار السلع المماثلة لصادرات هذه الدول (هجير عدنان: 2008: 247) .

ث- اسباب اخرى :- من الاسباب الاجنبية والمؤثرة جداً والتي ينشأ منها اختلال ميزان المدفوعات هو انخفاض الانتاجية في البلدان النامية بسبب التقدم الفني التكنولوجي ، حيث تعاني هذه البلدان من ضعف كبير في هذا الجانب لذلك تسعى الى مواكبة البلدان المتقدمة من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي الى زيادة استيرادها من الالات والمعدات ومستلزمات الانتاج لفترة زمنية طويلة حيث يكون الهدف من هذه السياسة هو رفع مستوى الاستثمار في هذه البلدان والذي قد يتتجاوز حجم الادخار الاختياري وما يترتب على هذا التفاوت بين حجم الادخار وحجم الاستثمار وبسبب هذا الاستيراد المتزايد الذي قد يؤدي الى حدوث ظاهرة التضخم فان واردات ذلك البلد سوف تكون اكبر من صادراته مما يشكل عجز في ميزان المدفوعات والذي سيتطلب في النهاية معالجة ذلك العجز اما بالفروع او التمويل بالعجز وهو ما يعقد المسيرة التنموية لهذه الدول (امين صيد: 2013: 102) .

رابعاً :- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

1- التصحيح عن طريق الاسعار المحلية :- يعتبر الكلاسيك اول من اهتم بمعالجة ميزان المدفوعات عن طريق الاسعار وذلك استناداً الى قاعدة الصرف القائمة على اساس قاعدة الذهب والذي يعبر عن استقرار قيمة العملة الخارجية حيث ان حدود تقلبات القيمة الخارجية للعملة تكون ضمن نطاق تكاليف استيراد وتصدير الذهب مستندين في ذلك على الافتراض القائم على بقاء المتغيرات الاجنبية على حالها عند تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق الاسعار المحلية ، وبما ان النظام النقدي للدولة التي تعمل ضمن نظام قاعدة الذهب والذي يعني حرية دخول وخروج الذهب فاذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات فان هذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب وهذه الزيادة في الذهب سينترب عليها زيادة كمية النقد المتدال في الداخل والذي سيؤدي بدوره الى ارتفاع الاسعار الداخلية مقارنةً بالاسعار الخارجية كما يترتب عليه انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات لكون السلع اصبحت ارخص بالنسبة للاجانب وبالتالي حدوث العجز في ميزان المدفوعات والذي سيعوض الفائض الذي كان موجوداً مما يعني اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، اما اذا كان ميزان المدفوعات يعني من عجز معنى ذلك ان الطلب على الذهب اكبر من المعروض فان الدولة ستقوم بتصدير الذهب الى الخارج اي انخفاض كمية النقود وهذا الانخفاض يعني انخفاض في الاسعار المحلية قياساً بالاسعار الخارجية والتي اصبحت ارخص بالنسبة للاجانب مما يعني ارتفاع في الصادرات وقلة الاستيرادات وبذلك سيكون اتجاه ميزان المدفوعات نحو

التوازن (First:1966:198) مما سبق يتضح ان تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام الاسعار المحلية لل الصادرات والاستيرادات التي تحدث بسبب حركة الذهب ستساهم في اعادة توزيع الذهب بين البلدان حيث سيكون في حوزة كل بلد مخزوناً كافياً ليكون مستوى الاسعار متماشياً مع ما متوفّر في الدول الباقيه ، ان آلية حركة الاسعار المحلية التي تعمل بها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تشرط ان تكون هناك مرونة في الاسعار المحلية ، اي ان اسعار عوامل الانتاج تتغير بشكل متناسب مع كمية النقود لانه لا يمكن اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات او المحافظة على سعر صرف مستقر الا اذا تحقق التوازن في الاسعار الداخلية ، معنى ذلك ان المرونة الموجودة في الاسعار المحلية يجب ان تكون مرفقة بحركة العناصر الانتاجية . ان ما تقدم كان ممكناً قبل الحرب العالمية الاولى حيث كانت شروط نظام الصرف بالذهب موائمة ، اما بعد الحرب العالمية الاولى فلم يكن بالامكان وخصوصاً في وقتنا الحاضر لوجود الاحتكارات وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي التي قيدت مرونة الاسعار واصبح هنالك جمود في الاسعار وتأثير نقابات العمال بعد خفض الاجور حتى في اوقات الانكماس (محمود يونس: 2007: 270) .

2- **التصحيح عن طريق حركة الدخل** :- هذه الآلية تعتمد كسابقتها على تأثير تدفقات الذهب والتغيرات النسبية في الاسعار وبهذا فهي تتفق مع النظرية الكلاسيكية في اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، اذ لوحظ ان تدفقات صغيرة من الذهب وتغيرات طفيفة في الاسعار قد اعادت التوازن الى ميزان المدفوعات هذه النتيجة قادت الاقتصادي (توسنج Taussing) الى دراسة بعض القوى الاقتصادية التي أهملت من قبل النظرية الكلاسيكية والتي تم صياغتها فيما بعد كآلية للتصحيح عن طريق حركة الدخل . لقد اوجدت هذه الآلية اداة قوية جديدة في التحليل وهي (مضاعف الدخل القومي) والتي غيرت بذلك وسيلة التصحيح من تغيرات مستوى السعر الى تغيرات الدخل حيث اعطت صورة ذات شمولية اكبر للعلاقات النقدية الدولية وبيّنت الآية انتقال تأثيرات عملية التصحيح في الميزان من بلد الى اخر ، لذلك تعتبر تداخل بين نظرية التجارة الخارجية وبين نظرية الدورات التجارية من خلال عملية الانتقال (هجير عدنان: 2008: 21) . مما تقدم يتبيّن ان الآية التصحيح عبر الدخل تفترض ثبات الاسعار واسعار الصرف والتشغيل الكامل لعوامل الانتاج وان الاختلال الذي يحصل في ميزان المدفوعات يؤثر في تغيير مستويات الانتاج والعملة ويرتبط هذا بنظرية (مضاعف التجارة الخارجية) ، ففي حالة الفائض في ميزان المدفوعات سيكون هنالك زيادة في الصادرات وهذا يؤدي الى زيادة التشغيل في صناعة الصادرات وكذلك زيادة اجور التشغيل او الدخول الموزعة وبالتالي يزداد الطلب على السلع المحلية والاجنبية مما يسبب بالنهاية زيادة في الاستيرادات وبالعكس في حالة العجز ولكن الاستيرادات في تزايد فان النشاط الاقتصادي داخل البلد سينخفض وبالتالي ينخفض الطلب على منتجات صناعة التصدير مما يؤدي الى قلة الصادرات وبالتالي اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات (عبد الرحمن زكي: 1981: 65) .

3- **التصحيح عن طريق حركة اسعار الصرف** :- مما تقدم يتبيّن ان هناك اسعار صرف ثابتة واسعار صرف مرنّة والتي لها علاقة قوية بميزان المدفوعات والتي من شأنها ان تعيد التوازن الى الميزان في حالة الاختلال وكالاتي :-

أ- **آلية التصحيح من خلال اسعار الصرف الثابتة** :- هذه الآلية هي حركة التغيرات الاقتصادية التي تحدث نتيجة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات مع ثبات سعر الصرف والذي هو احد ادوات التصحيح ، هذه الآلية تعمل في ظل قاعدة الصرف بالذهب التي تعتمد نظام سعر صرف ثابت وهذا يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تغيرات سعر الصرف الذي تحدثه السلطات الاقتصادية بتدخل مباشر من قبلها ، بعد ذلك هنالك اليات تتبع لاعادة التوازن من خلال اثر حركة الاسعار واثر الدخل واثر سعر الفائدة . فعند تدفق راس المال

من الدولة التي تعاني العجز الى دولة الفائض بسبب تغيرات في عرض النقد في كلا البلدين يؤدي الى تغير في المردودات النسبية التي تمنع تدفق راس المال من دولة العجز الى دولة الفائض ويشجع تدفق راس المال عكسياً وبالتالي يعمل على تحقيق التوازن في الدولتين (James:1986:113) اما ارتفاع اسعار الفائدة في دولة العجز سيقلل الطلب الاستثماري ومن خلال المضاعف سينخفض الدخل القومي وبالتالي ينخفض الاستيرادات وفي نفس الوقت يحدث العكس في دولة الفائض حيث يزداد الطلب الاستثماري والدخل القومي والاستيرادات واخيراً ان الانخفاض في الدخل القومي لدولة العجز وارتفاعه عند دولة الفائض يؤدي الى انخفاض الطلب المحلي على السلع المحلية لدولة العجز وارتفاعه عند دولة الفائض ، مما تقدم يتبيّن ان التصحيح من خلال هذه الآلية يتم بدون اي تدخل من قبل الدولة اي ان صاحب القرار الاقتصادي لم يتخذ قرار من شأنه تغيير حركة المتغيرات الاقتصادية التي تمت الاشارة اليها ، الا انه لا يمنع من تحفيز الادارة الاقتصادية في حلقة معينة او مرحلة من مراحل التصحيح (عماد علي: 2008: 33).

بـ. آلية التصحيح من خلال اسعار الصرف المرنة :- على خلاف آلية تصحيح احتلال ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت فان التركيز في عملية التصحيح تقع على آلية التغيير التلقائي التي تحدث في اسعار الصرف للعملات باعتبارها الوسيلة الاساسية في التصحيح وهذا يتطلب توضيح العلاقة بين سوق الصرف وسعره من جهة وميزان المدفوعات من جهة اخرى ، ان عملية التصحيح في ظل نظام اسعار الصرف المرنة يمكن الاثر السعري كاداة التصحيح الرئيسية وعلى الرغم من ان اثر سعر الفائدة واثر الدخل يمكن الاعتماد عليها في تصحيح الاختلال الى حد بعيد ، ولعرض توضيح ذلك نفترض ان الاختلال ناتج بسبب التوسيع الاقتصادي للدولة (A) والركود الاقتصادي للدولة (B) لذا فان التوازن يمكن استعادته بسبب الزيادة المستحدثة في الطلب على واردات الدولة (A) مقارنة بالدولة (B) واثر ذلك على سعر الصرف وانخفاض في قيمة العملة للدولة (A) ستغير التدفقات النقدية الجارية وبالتالي تعمل على اعادة التوازن (عماد علي: 2008: 37) ، مما تقدم يتبيّن ان استخدام اسعار الصرف المرنة مع الارتباط الوثيق بين الاحتياطات الدولية والمعروض من النقد المحلي يؤدي الى عدم الاستقرار في اسعار الصرف وبالتالي عدم استقرار الدفوعات الدولية . ان اسعار الصرف المرنة يكون اثرها محدد على التجارة والاستثمار الدولي ، كما ان عدم اليقين الناتج عن تغير سعر الصرف المرن يؤثر بشكل مغاير في التجارة الدولية . من خلال استعراض الاليات المتتبعة في تصحيح الاختلال يفترض ان يكون هناك مرونة كافية لاستجابة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصادات التي تعاني الاختلال للتتمكن هذه الاليات من اجراء عملية التصحيح للاختلال ايًّا كانت الآلية المتتبعة وهذا يتناسب مع الدول المتقدمة التي بلغت مراحل متقدمة من النشاط الاقتصادي والذي يجعل متغيراتها الاقتصادية على درجة عالية من الاستجابة للتغيرات التي تحصل في احدهما سواء المتأتية من وضع ميزان المدفوعات او التغيرات الداخلية الاخرى ، اما الاقتصادات النامية فانها تتميز في الضعف لاستجابة المتغيرات الاقتصادية سواء التي تحدث بسبب اختلال ميزان المدفوعات او اي متغيرات اخرى (محمود يونس: 2007: 276).

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات

اولاً :- تحليل التغيرات في سعر الصرف والصادرات والاستيرادات

مما تقدم تبيّن ان ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل للسلع والخدمات الداخلة الى البلد والخارجية منه وبالتالي فنه المرأة التي تبيّن المركز الوضع الخارجي للبلد كما ان الدولة تضع في اهتمامها ان يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بشكل عام وذلك بالتركيز على بنود الميزان ومدى توازن كل واحد منها ، كما تبيّن لنا ان سعر الصرف هو العامل الاكثر تأثيراً التي يمكن من خلاله تحقيق حالة التوازن فيما اذا كان هناك اختلال معين في ميزان المدفوعات من خلال

تأثيره على قيمة العملة المحلية . كما ان سعر صرف العملة المحلية غير مستقرة و ذلك لاسباب معينة يمر بها البلد احياناً وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الاتي :-

جدول (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (1990-2016)

السنة	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	السنة	نسبة التغير السنوي %	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	السنة	نسبة التغير السنوي %	السنة
1990	4	2004	—	1453	-23.36	1453	2004
1991	10	2005	150	1469	1.10	1469	2005
1992	21	2006	110	1467	-0.14	1467	2006
1993	74	2007	252.38	1255	-14.45	1255	2007
1994	458	2008	518.92	1193	-4.94	1193	2008
1995	1674	2009	265.50	1170	-1.93	1170	2009
1996	1170	2010	-30.11	1170	0	1170	2010
1997	1471	2011	25.73	1170	0	1170	2011
1998	1620	2012	10.13	1166	-0.34	1166	2012
1999	1972	2013	21.73	1166	0	1166	2013
2000	1930	2014	-2.13	1188	1.89	1188	2014
2001	1929	2015	-0.052	1190	0.17	1190	2015
2002	1957	2016	1.45	1190	0	1190	2016
2003	1896		-3.12				

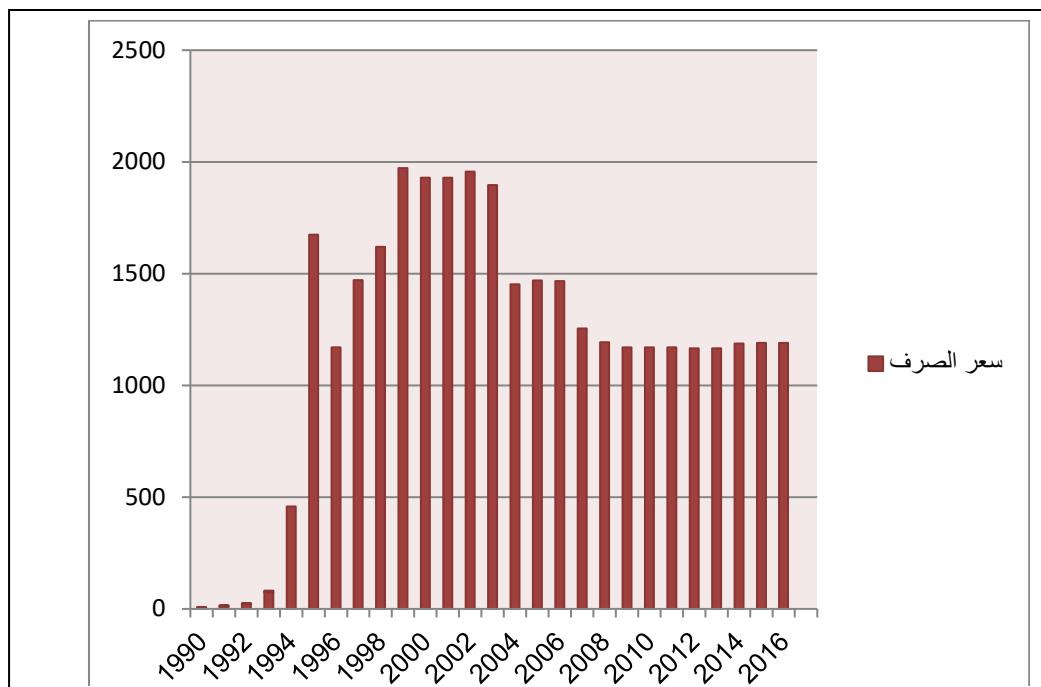
العمود (1) – البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاحصاء والابحاث – نشرات سنوية مختلفة .

العمود (2) – من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (1) .

يتضح من الجدول اعلاه ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي غير مستقر في اغلب الفترات الزمنية وهذا ما يؤثر سلباً او ايجابياً على قيمة العملة المحلية وبالتالي الوضع التوازنی لميزان المدفوعات حيث يتبيّن ان سعر الصرف في عام (1990) كان (4) دينار للدولار الواحد ليصل في عام (1995) الى (1674) دينار للدولار الواحد مسجلاً بذلك نسبة تغيير مقدارها (265.50%) لينخفض بعد ذلك في عام (1996) ليكون (1170) دينار للدولار وبنسبة تغيير سنوي منخفض مقدارها (30.11%) ثم اخذ بعد ذلك بالارتفاع للاعوام (1997,1998,1999) حيث كان سعر الصرف بالتالي (1972,1620,1471) دينار للدولار الواحد ليكون معدل النمو كذلك (21.73%,10.13%,25.73%) ثم انخفض في عام (2000) ليكون (1930) دينار للدولار لينخفض كذلك معدل النمو السنوي بمقدار (2.13%) ثم انخفض في عام (2001) انخفض بسيط جداً ليكون (1929) دينار للدولار ومعدل نمو سنوي منخفض مقداره (0.052%) ثم ارتفع في عام (2002) ليصبح (1957) وارتفع كذلك معدل النمو بمقدار (1.45%). كانت هذه الفترة هي ما قبل الاحتلال حيث تم ملاحظة ان اسعار الصرف كانت مرتفعة جداً وهو ما يؤشر انخفاض في قيمة العملة المحلية وخصوصاً في فترة التسعينيات الى ما قبل عام (2003) اما في عام (2003) وما بعدها فنلاحظ ان سعر الصرف اخذ بالانخفاض وهو ما يؤشر ارتفاع في قيمة العملة المحلية حيث نلاحظ ان سعر الصرف في عام (2003) كان (1896) دينار للدولار الواحد ثم اخذ بالانخفاض وبصورة مستمرة لغاية عام (2013) حيث اصبح سعر صرف الدينار العراقي (1166) دينار لكل دولار باستثناء عام (2005) حيث بلغ (1469) ليسجل ارتفاع قيمته (1.10%) عن السنة التي سبقته اما السنوات الاخرى فلم نلاحظ اي ارتفاع لسعر الصرف وهذا يدل على فاعلية السياسة النقدية والمالية المتبعة في البلد ، كما

نلاحظ في بعض الاعوام هناك استقرار في سعر الصرف فمثلاً في عام (2009,2010,2011) كان سعر الصرف هو (1170) دينار للدولار للعام الثلاثة وكذلك في عامي (2012,2013) حيث كان سعر الصرف (1160) اما في عام (2014) فقد ارتفع سعر الصرف ليصل الى (1188) وبمعدل نمو قدره (1.89%) وكذلك استمر بالارتفاع للاعوام (2015,2016) ليكون (1190) لكلا العامين مسجلاً ارتفاع مقداره (0.17%).

من ملاحظة الجدول بشكل عام يمكن ان يقسم الجدول الى قسمين ما قبل عام (2003) وما بعد عام (2003) ويمكن ملاحظة الفرق بين الفترتين وان اهم ما يميز الفترة الزمنية الثانية هو الانخفاض في اسعار الصرف ، اي ارتفاع في قيمة العملة المحلية وكذلك استقرار سعر الصرف في بعض الاعوام وان كان هناك تغير فهو طفيف جداً والشكل البياني الاتي يوضح ذلك :-



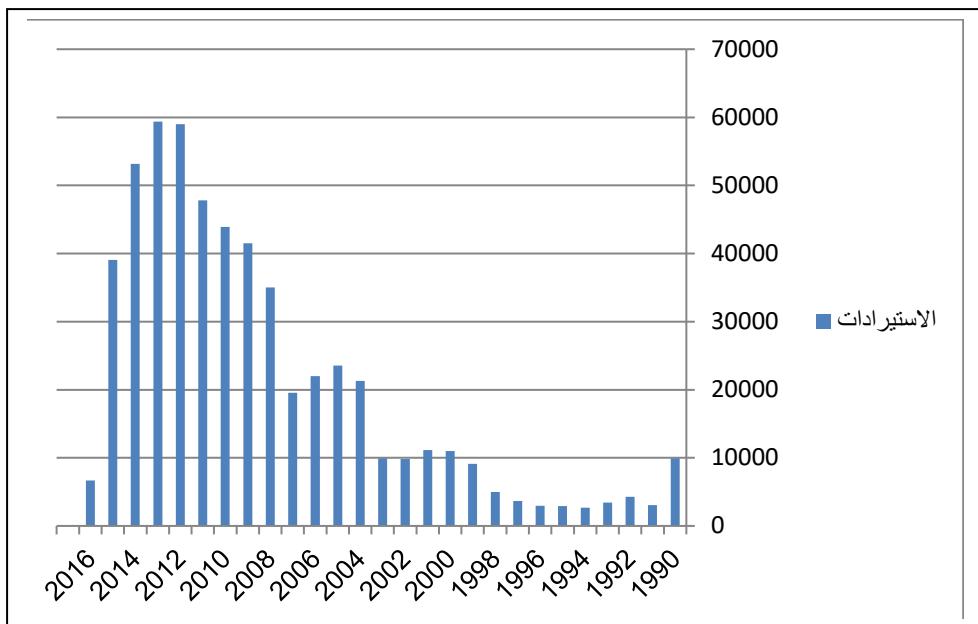
شكل (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (1990 - 2016) -
الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)
اما فيما يخص الاستيرادات العراقية ومن ملاحظة الجدول رقم (2) يتبيّن الاتي :-
جدول (2) مجموع الاستيرادات العراقية للمدة (1990-2016) مليون دولار

السنة	السنة	السنة	السنة
21302.3	2004	9909	1990
23532	2005	3034.2	1991
22008.8	2006	4254	1992
19555.9	2007	3418.3	1993
35011.6	2008	2681.9	1994
41511.5	2009	2891.3	1995
43915.3	2010	2943.1	1996
47802.9	2011	3682.7	1997
59005.9	2012	4986.2	1998
59349.4	2013	9097.4	1999
53176.6	2014	11008.6	2000
39045.1	2015	11152	2001
6684.2	2016	9817.3	2002
		9933.5	2003

المصدر — البنك المركزي العراقي — المديرية العامة للإحصاء والابحاث — نشرات سنوية مختلفة

من ملاحظة الجدول اعلاه يتبيّن ان هناك تذبذب في مستوى الاستيرادات بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت في عام (1990) ما قيمته (9909) مليون دولار ثم انخفضت بعد ذلك في عام (1991) انخفاضاً شديداً لتصل الى (3034.2) مليون دولار وذلك بسبب حرب الخليج التي خاضها العراق لترتفع بعدها في عام (1992) لتصبح (4254) مليون دولار بعد انخفضت في عامي (1993,1994) لتكون (2681.9,3418.3) مليون دولار، بعد ذلك اخذت قيمة الاستيرادات ترتفع باستمرار للفترة من عام (1995) ولغاية عام (2001) حيث كانت في عام (1995) (2891.3) مليون دولار لتصل الى (11152) مليون دولار في عام (2001) وان ارتفاع قيمة الاستيرادات بعد عام (1995) يعود الى عقد مذكرة التفاهم التي كانت في عام (1996) (النفط مقابل الغذاء والدواء) مما ادى الى تحسن ملحوظ في قيمة الاستيرادات، اما في عام (2002) فقد انخفضت قيمة الاستيرادات لتصل الى (9817.3) اعقبها ارتفاع في عام (2003) لتصبح (9933.5) اما بعد عام (2003) ونتيجة لتغيير نمط الاستهلاك من قبل الافراد لتحسين الوضع المعاشى لهم وكذلك لتغيير نظام الحكم في العراق نلاحظ ارتفاع في قيمة الاستيرادات اذا ما قورنت بالفترة ما قبل عام (2003) حيث نلاحظ ان قيمة الاستيرادات اصبحت اكبر بكثير في الاعوام اللاحقة حيث بلغت في عام (2004) (21303.3) مليون دولار ثم ارتفعت في عام (2005) لتكون (23532) بعد ذلك انخفضت في عامي (2006,2007) لتكون على الوالي (19555.9,122008.8) مليون دولار ، بعدها استمرت قيمة الاستيرادات بالارتفاع ولغاية عام (2013) حيث بلغت في عام (2008) (35011.6) مليون دولار الى ان تصل في عام (2013) ما قيمته (59349.4) مليون دولار والسبب في ذلك هو الارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار وباعتبار العراق بلد ذو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط في القسم الاكبر من صادراته مما انعكس ذلك على زيادة الرواتب والاجور وزيادة التشغيل هذا ادى الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الاستيرادات من كافة السلع ، بعد ذلك وفي عام (2014) انخفضت قيمة الاستيرادات بشكل بسيط لتصبح (53176.6) مليون دولار ، اما في عامي (2015,2016) فقد انخفضت قيمة الاستيرادات انخفاضاً كبيراً لكون (6684.2,39045.1) مليون دولار، حيث نلاحظ الانخفاض الكبير خصوصاً في عام (2016) وذلك بسبب الانخفاض في اسعار النفط وكما بينا سابقاً لاعتماد العراق على المورد الواحد في التصدير مما يعني انخفاض الارادات وانعكس ذلك على انخفاض الرواتب والاجور وكذلك انخفاض فرص العمل وهذا ما اثر سلباً على قيمة الاستيرادات بشكل عام . والشكل ادناه يوضح ذلك :-

شكل (2) الاستيرادات العراقية للمرة (1990-2016) مليون دولار



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

اما فيما يخص الصادرات العراقية ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (3) والذي يمثل صادرات العراق النفطية وغير النفطية وكالاتي :
جدول (3) صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (1990-2016) مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية (1)	الصادرات غير النفطية (2)	مجموع الصادرات (3)	نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات (4) %	نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات (5) %
1990	13378.6	331.5	13710.1	40.40	2.42
1991	699.1	1031.3	1730.4	—	59.60
1992	—	—	2108.0	—	—
1993	—	—	1794.4	—	—
1994	—	—	1720.4	—	—
1995	0.3	1962.7	1963	0.02	99.98
1996	4.9	2760.0	2764.9	0.18	99.82
1997	1.0	6384.2	6385.2	0.02	99.98
1998	—	—	7427.8	—	—
1999	—	—	13067.0	—	—
2000	—	—	18742.6	—	—
2001	—	—	12872.1	—	—
2002	9249.4	986.8	10236.2	90.36	9.64
2003	8348.8	1362.3	9711.1	85.97	14.03
2004	17455.7	354.3	17810	98.01	1.99
2005	23199.4	498	23697.4	97.90	2.10
2006	29708.1	821.3	30529.4	97.31	2.69
2007	37847.1	1739.9	39587	95.60	4.40
2008	61883.7	1842.3	63726	97.11	2.89
2009	38964.7	465.7	39430.4	98.82	1.18
2010	51453	310.6	51763.6	99.40	0.60
2011	79407.5	273	79680.5	99.66	0.34
2012	93778.5	430.1	94208.6	99.54	0.46
2013	89349.8	418.1	89767.9	99.53	0.47
2014	83538.8	442.1	83980.9	99.47	0.53
2015	43058.6	382.9	43441.5	99.12	0.88
2016	8442.7	29.6	8472.3	99.65	0.35

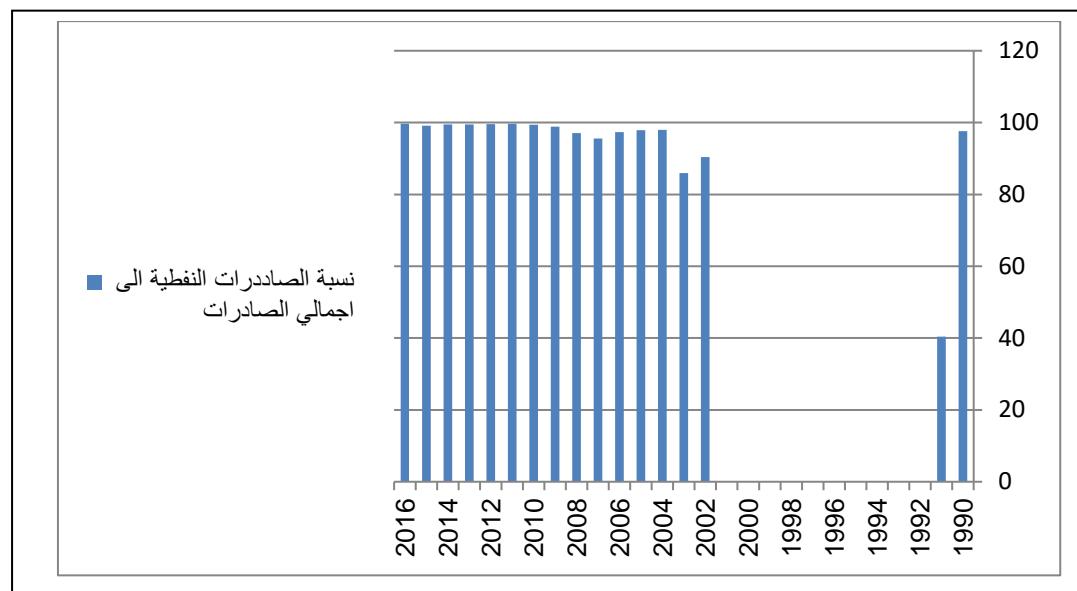
العمود (3,2,1) – البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث – نشرات سنوية مختلفة .

العمود (5,4) – من عمل الباحث استنادا الى بيانات العمود (3,2,1) .

بلغت نسبة الصادرات النفطية في عام (1990) (97.58%) اما المتبقى والذي هو (2.42%) هو مساهمة الصادرات غير النفطية اما في عام (1991) فقد حدث العكس حيث انخفضت نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات لتكون بنسبة (40.40%) في حين كانت الصادرات غير النفطية نسبتها (59.60%) الى مجموع الصادرات وذلك بسبب حرب الخليج التي حدثت بين العراق والكويت والتي اثرت سلباً على صادرات العراق النفطية حيث يشير الجدول اعلاه الى انخفاض نسبة صادرات العراق النفطية خلال فترة التسعينيات لتصل الى ما قيمته (1.0) مليون دولار في عام (1997) ، اما في عام (2003) وبعدها فقد نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات النفطية حيث بلغت في عام (2003) (8348.8) مليون دولار وبلغت اعلى قيمة لها في عام (2012) (93778.5) مليون دولار ونلاحظ خلال هذه الفترة ان هناك ارتفاع وانخفاض

في صادرات العراق النفطية ولكن بالشكل العام لم ترتفع الصادرات غير النفطية بنسية اكبر من الصادرات النفطية وهذا بسبب اعتماد العراق على النفط في عملية التصدير للأسباب المذكورة أعلاً , كما بلغ مجموع صادرات العراق في عام (2012) (94208.6) مليون دولار وان نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات بلغت (99.54%) لتكون نسبة الصادرات غير النفطية (0.60%) والتي في اغلبها منتجات زراعية كالقمح والشعير وغير ذلك .

اما بعد عام (2012) فقد انخفضت الصادرات النفطية قياساً بالاعوام التي سبقتها لتكون في عام (2013) قيمة الصادرات النفطية (89349.8) مليون دولار والصادرات غير النفطية (418.1) مليون دولار اي ان نسبة الصادرات النفطية (99.53%) ونسبة الصادرات غير النفطية (0.47%) من مجموع الصادرات العراقية , اما في عام (2014) فقد بلغت الصادرات النفطية (83538.8) مليون دولار والصادرات غير النفطية بلغت (442.1) مليون دولار اي ان نسبة الصادرات النفطية (99.47%) والصادرات غير النفطية (0.53%) من مجموع الصادرات , ان الفترة من عام (2014) وما قبلها نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات النفطية وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط في بعض الاعوام ما يقارب (140) دولار للبرميل الواحد وهذا ما ظهر واضحاً من خلال قيمة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات والتي شكلت ما نسبته (99%) من مجموع الصادرات , اما في عام (2015) فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية عن الاعوام السابقة لها انخفاضاً شديداً حيث بلغت (43058.6) مليون دولار والصادرات غير النفطية (382.9) مليون دولار الا انها بقيت تشكل النسبة الاكبر من مجموع الصادرات رغم انخفاضها وهذا يبدو واضحاً في عام (2016) حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية (8442.7) مليون دولار اي بنسبة (99.65%) في حين بلغت الصادرات غير النفطية (29.6) مليون دولار اي بنسبة (0.35%) وهذا راجع الى الانخفاض الكبير لاسعار النفط في السوق الدولية والذي اثر بشكل واضح على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على مورد النفط فقط . والشكل البياني الاتي يوضح ذلك .



شكل (3) نسبة الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات لالمدة (1990-2016) مليون دولار
الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

ثانياً :- تحليل اثر سعر الصرف على الصادرات والاستيرادات

يعتبر الانحدار الخطى البسيط من المقاييس المهمة لقياس نوعية العلاقة بين متغيرين ، اذ ان الكثير من الدراسات تكون العلاقة بين اكثربين اذ هي علاقة اعتماديه (انحدار) ويعتبر الانحدار الخطى البسيط هو احد الاساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقة بين متغيرين على شكل علاقة دالة ، اذ يسمى أحد المتغيرات المتغير التابع (dependent Variable) والمتغير الآخر متغير مستقل (Independent Variable) ذات تأثير في تغير المتغير التابع . ففي هذه الدراسة يروم الباحث الى دراسة مدى تأثير سعر الصرف (المتغير المستقل) على اجمالي الاستيرادات واجمالي الصادرات (المتغير التابع) للمده من (1990 - 2016) ، وبعد تحديد مشكلة الدراسة لابد من وضع الفروض التي تنص على:

الفرضية الاولى :

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجمالي الاستيرادات .

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجمالي الاستيرادات .

الفرضية الثانية :

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجمالي الصادرات .

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجمالي الصادرات .

بعد تحديد مشكلة الدراسة ووضع الفروض الملائمة لها قام الباحث باستعمال برنامج (spssv22) لمعرفة النتائج وتحليلها .

اذ تم قياس نسبة تأثير المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (اجمالي الاستيرادات) كما موضح في الجدول ادناه والذي يبين ان طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحديد انموذج الانحدار الخطى البسيط :-

Variables Entered/Removed^{a,b}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الصرف سعر ^c	.	Enter

فبعد قياس ثأثير المتغير المستقل واختبار الانموذج الأفضل للبيانات تبين ان قيمة ($R^2 = 0.775$) والذي يعني معامل تحديد افضل انموذج (مربع قيمة معامل الارتباط) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ان (77%) تؤثر في المتغير التابع اي ان (77%) من سعر الصرف يؤثر على الاستيرادات) اما المتبقى فيعزى الى اخطاء عشوائية غير معروفة والبالغ قيمتها (23%) ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.880) بمستوى معنوية (0.000) . وكما موضح في الجدول ادناه .

Model Summary^{c,d}

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.880 ^a	.775	.455	20668.58676	.475	23.536	1	26	.000

والجدول ادناه يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية عدم (دراسة الفرضية الاولى) التي تنص على (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجمالي الاستيرادات) اذ بلغت قيمة احصاءه ($F=23.536$) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على فروق معنوية وان الانمودج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلامس البيانات المعطاة بمعنى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة ، اما بالنسبة لمجموع مربعات الانحدار قد بلغت (100542643.976) عند درجة حرية (1) ومجموع مربعات الخطأ بلغت (11106952441.981) عند درجة حرية (26) اما مجموع المربعات الكلي (2116123508.660) عند درجة حرية (27)،اما بالنسبة لمعدل مربعات الانحدار ومعدل مربعات الباقي قد بلغت على التوالي (10054282643.976) (427190478.538) وكما موضح في الجدول ادناه :

ANOVA^{a,b}

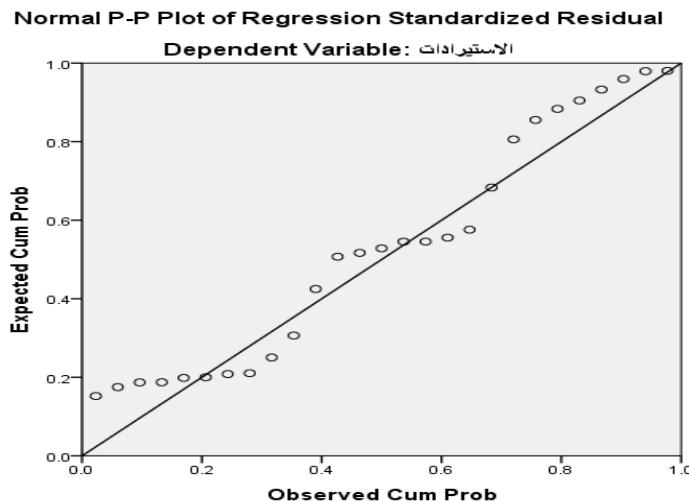
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	10054282643.679	1	10054282643.679	23.536	.000 ^c
Residual	11106952441.981	26	427190478.538		
Total	21161235085.660 ^d	27			

اذ بلغت قيمة تأثير سعر الصرف على اجمالي الاستيرادات ($t=4.851$) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت (14.409 = B) اي بمعنى ان قيمة اجمالي الاستيرادات تتغير بمقدار (14.409) لكل وحدة واحدة وكما موضح في الجدول ادناه :

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الصرف سعر	14.409	2.970	.689	4.851	.000

كما ويمكن معرفة اعدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتمال التجميعي للمشاهدة والاحتمال التجميعي للباقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل ادناه :



اما بالنسبة لقياس نسبة تأثير المتغير المستقل (سعر الصرف) على المتغير التابع (اجمالي الصادرات) كما موضح في الجدول ادناه والذي يبين ان طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحديد انموذج الانحدار الخطي البسيط .

Variables Entered/Removed^{a,b}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الصرف سعر ^c	.	Enter

فبعد قياس ثأثير المتغير المستقل واختبار الانموذج الأفضل للبيانات تبين ان قيمة ($R^2 = 0.823$) والذي يعني معامل تحديد افضل انموذج (مربع قيمة معامل الارتباط اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ان (82%) تؤثر في المتغير التابع اي ان (82%) من سعر الصرف يؤثر على اجمالي الصادرات) والمتبقي يعزى لاخفاء عشوائية غير معروفة وقيمتها (18%) ، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.907) بمستوى معنوية (0.000) . وكما موضح في الجدول ادناه :

Model Summary^{c,d}

Mod el	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.907 ^a	.823	.400	31669.4710 3	.423	19.030	1	26	.000

والجدول ادناه يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضية عدم (دراسة الفرضية الثانية) دراسة فرضية عدم والتي تنص على (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين سعر الصرف واجمالي الصادرات) اذ بلغت قيمة احصاءه ($F=19.030$) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية وان الانموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة بمعنى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة ، اما بالنسبة لمجموع

مربعات الانحدار قد بلغت (19086414077.951) عند درجة حرية (1) ومجموع مربعات الخطأ بلغت (26076840272.659) عند درجة حرية (26) اما مجموع المربعات الكلي (45163254350.610) عند درجة حرية (27)،اما بالنسبة لمعدل مربعات الانحدار ومعدل مربعات الباقي قد بلغت على التوالي (19086414077.951) (1002955395.102) وكما موضح في الجدول ادناه :

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	19086414077.951	1	19086414077.951	19.030	.000 ^c
Residual	26076840272.659	26	1002955395.102		
Total	45163254350.610 ^d	27			

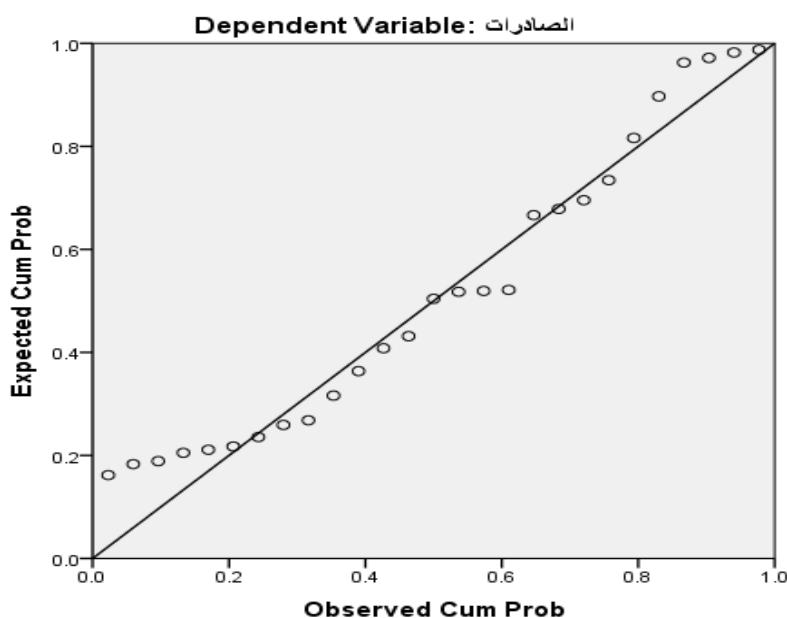
اذ بلغت قيمة تأثير سعر الصرف على اجمالي الاستيرادات ($t=4.362$) عند مستوى معنوية (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) ، اما قيمة الميل الحدي قد بلغت (B= 19.853) اي بمعنى ان قيمة اجمالي الاستيرادات تتغير بمقدار (19.853) لكل وحدة واحدة وكما موضح في الجدول ادناه :

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 الصرف سعر	19.853	4.551	.650	4.362	.000

كما ويمكن معرفة اعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وذلك من خلال فحص الشكل البياني للاحتمال التجمعي للمشاهدة والاحتمال التجمعي للباقي (الاخطاء العشوائية) وكما موضح في الشكل ادناه :

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



استخدمت الدراسة الحالية اسلوب تحليل الانحدار الخطى البسيط بهدف اختبار فروض الدراسة وقد كشفت الدراسة رفض فرضية العدم لكل من فرضيتي الاختبار (الفرضية الاولى

والثانية) وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود دلالة احصائية عند مستوى معنويه (0.05) مما يدل على وجود تأثير لسعر الصرف على كل من اجمالي الاستيرادات وال الصادرات.

الاستنتاجات

- 1- يعتبر سعر الصرف اداة ربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي بحكم التبادل الساعي والمالي بين البلدان كما يمثل المرأة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي .
- 2- يعتبر تصحيح اختلال ميزان المدفوعات عن طريق اسعار الصرف الثابتة والمرنة من الوسائل المهمة والسريعة لمعالجة الاختلال وتأثير ذلك على كل من حركة الاسعار والدخل وسعر الفائدة .
- 3- هنالك عدم استقرار في سعر صرف الدينار العراقي قبل عام 2003 اما بعد ذلك فنلاحظ وجود استقرار نسبي لاسعار الصرف في العراق .
- 4- اظهر تحليل ميزان المدفوعات العراقي الاعتماد الكبير على مورد النفط في الصادرات خصوصاً بعد عام 2003 حيث وصلت نسبة الصادرات الى 99% في اغلب السنوات .
- 5- اظهرت النتائج القياسية ان الارتباط بين سعر الصرف وكل من الصادرات والاستيرادات في العراق هو ارتباط قوي لامدين القصير والطويل .

النوصيات

- 1- العمل على وضع سياسات اقتصادية تعمل على تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف وتحفيز تدفق التحويلات بشكل مستمر عبر قنوات رسمية وذلك لتحسين الوضع الخارجي للبلد .
- 2- العمل على تخفيض سعر الصرف ورفع قيمة العملة المحلية دون التفريط بهدف الاستقرار الداخلي وعدم التمسك بسعر صرف ثابت وان يكون واقعياً يعكس قوى العرض والطلب .
- 3- العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى وعدم الاعتماد فقط على مورد النفط في الصادرات مع خلق حالة من التوازن بين جانبي ميزان المدفوعات .
- 4- تحسين كفاءة الجهاز الانتاجي لمواكبة الطلب الكلي على السلع المصدرة وتنوع هيكل التبادل التجاري في الصادرات وايجاد بدائل الاستيرادات المحلية لقليل استنزاف النقد الاجنبي .
- 5- اهمية الابتعاد عن ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة واحدة كالدولار مثلاً وذلك لتجنب الصدمات المتوقعة واتباع سياسة صرف اكثر مرونة من خلال ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة من العملات الاجنبية .

المراجع اولاً - الكتب

- 1- طاهر الاطرش - تقنيات البنوك - الطبعة السادسة - ديوان المطبوعات الجامعية - 2007.
- 2- فؤاد مرسى - العلاقات الاقتصادية الدولية - الطبعة الثانية - دار المعارف للطباعة - القاهرة - 1958 .
- 3- سمير فخري نعمة - العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع - الاردن - 2011 .
- 4- امين صيد - سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات - الطبعة الاولى - مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر - لبنان - 2013 .
- 5- محمود سيد عابد - التجارة الدولية - الطبعة الاولى - الاشاعع الفنية للطباعة - الاسكندرية - 2001 .

- 6- همام الشمام , عمر هشام العمري – اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي – الطبعة الاولى – بيت الحكمـة – بغداد – 2002 .
- 7- فليح حسن خلف – التمويل الدولي – الطبعة الاولى – مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – الاردن – 2004 .
- 8- رشاد العطار , عليان الشريف – المالية الدولية – الطبعة الاولى – دار المسيرة للطباعة والنشر – الاردن – 2000 .
- 9- هوشيار معروف – تحليل الاقتصاد الكلي – دار صفاء للنشر والتوزيع – الاردن – 2005 .
- 10- محمد عبد العزيز عجمية , محدث محمود العقاد – النقود والبنوك وال العلاقات الاقتصادية الدولية – الطبعة الاولى – بيروت – 1979 .
- 11- سامي خليل – الاقتصاد الدولي – الطبعة الاولى – دار النهضة العربية للطباعة – الاردن – 2005 .
- 12- عرفات تقي – التمويل الدولي – الطبعة الثانية – دار مجداوي للنشر – عمان – 2002 .
- 13- حسام علي داود وآخرون – اقتصاديات التجارة الخارجية – الطبعة الاولى – دار المسيرة للنشر والتوزيع – الاردن – 2002 .
- 14- عادل احمد حشيش – اساسيات الاقتصاد الدولي – الطبعة الاولى – الدار الجامعية الجديدة للنشر – مصر – 2002 .
- 15- هجير عدنان زكي – الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق) – الطبعة الاولى – دار الفكر للتوزيع – دمشق – 2008 .
- 16 – First Machlup International monetary Economics – London – 1999.
- 17- محمود يونس – ميزان المدفوعات والصرف الاجنبي – الطبعة الاولى – الدار الجامعية للنشر – الاسكندرية – 2007 .
- 18- عبد الرحمن زكي ابراهيم – اقتصاديات التجارة الخارجية – الطبعة الاولى – دار الجامعات المصرية للطباعة – الاسكندرية – 1981 .
- 19- James Ingram – International Economics – New York – 1998 .
- ثانياً – الرسائل والاطاريج**
- 1- فلاح حسين كريم – دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد – 2010 .
- 2- علي سلمان مال الله – دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد – 2008 .
- 3- شيماء هاشم علي – اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد – 2008 .
- 4- ليلى بدبو خضير – تحركات سعر الصرف في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمرة (1984-2006) – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة – 2009 .
- 5- عماد علي محمود – مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية – رسالة ماجستير – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية – 2008 .
- ثالثاً – البحوث والمجلات**
- 1- احسان حبيب منصور – تحديد سعر الصرف المناسب في البلدان الاقل نمواً – صندوق النقد الدولي – مجلة التمويل والتنمية – المجلد 24 – العدد 2 – 1984 .
- 2-Imf – Balance of Payment manual – 4th – Washington D.C.19072 .

- 3- سيماء محسن ، سميرة فوزي – العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري للمدة (1990-2010) – مجلة الدنانيـر – العدد التاسع – 2016 . رابعاً – التقارير والنشرات السنوية
- 1- صندوق النقد الولـي – دليل ميزان المدفوعات – الطبعة الرابعة – مؤسسة ابو ظبي للطباعة والنشر .
- 2- وليد عيدي عبد النبي – ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي – البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث .
- 3- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث – النشرة الاحصائية السنوية – للاعوام الآتية - 2002 – 2003 – 2004 – 2005 – 2006 – 2007 – 2008 – 2009 – 2010 – 2011 – 2012 – 2013 – 2014 – 2015